النزاهة الانتخابية

إن شرعية الانتخابات وثقة الجمهور في هياكل الحكم الديمقراطي الناتجة عنها يعتمدان إلى حد كبير على النزاهة الفعلية والمتصورة للعملية الانتخابية. فإذا كان المواطنون والمرشحون يعتقدون أن الانتخابات كانت غير عادلة أو أُديرت بشكل سيئ، فقد لا يقبلون النتيجة. ومن أجل دعم الانتخابات ذات المصداقية، تعمل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية مع هيئات إدارة الانتخابات في جميع أنحاء العالم بشأن جميع جوانب إدارة الانتخابات وعبر جميع مراحل الدورة الانتخابية، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية على المدى البعيد.

وبالإضافة إلى ذلك، أعدت المؤسسةُ الدولية للنظم الانتخابية محفظةً للنزاهة الانتخابية تُركِّز على ثلاثة مجالات رئيسية – ألا وهي تسوية النزاعات الانتخابية، والتخفيف من التزوير والممارسات الخاطئة، وتنظيم التمويل السياسي – وتستند في هذه المجالات إلى المعايير الدولية وثلاثة عقود من الخبرة في تعزيز فعالية إدارة الانتخابات بجميع أنحاء العالم.

وتعمل برامج المؤسسة على: دعم عمليات التحقيق والتحكيم الفعالة والعادلة وضمان توافق نظم العدالة الانتخابية مع القانون العام الدولي، والتشجيع على استخدام تقييمات صارمة للنزاهة الانتخابية والتخطيط لردع تزوير الانتخابات والممارسات الخاطئة والتخفيف منهما، ودعم إنفاذ لوائح التمويل السياسي لتعزيز الشفافية ولردع عدم الامتثال والفساد وإساءة استخدام موارد الدولة.

"إن الشراكة طويلة الأمد بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في إطار التحضير للانتخابات العامة لعام ٢٠١٥ أسفرت عن عملية ذات مصداقية رضي بها المواطنون النيجيريون والمجتمعُ الدولي. وقد وضعت هذه الانتخابات نيجيريا على الطريق الصحيح نحو الاستقرار الديمقراطي،"

– الأستاذ الدكتور اتاهيرو جيغا

الرئيس السابق للجنة الانتخابية

الوطنية المستقلة، نيجيريا

لمحة عن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية

تدعم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) حق المواطنين في المشاركة في انتخابات حرة وعادلة. وخبرتنا المستقلة تُعزّز النظم الانتخابية وتبني القدرات المحلية لتقديم حلول مستدامة.

ولأن مؤسستنا هي المؤسسة الرائدة عالميًّا في مجال تعزيز الديمقراطية، فإننا ندعم الحوكمة الرشيدة والحقوق الديمقراطية من خلال:

- تقديم المساعدة التقنية إلى مسؤولي الانتخابات
- تمكين غير الـمُمَثَّلين تمثيلاً كافيًا من المشاركة في العملية السياسية
- تطبيق بحوث ميدانية لتحسين الدورة الانتخابية

ومنذ عام ١٩٨٧، مارست المؤسسة عملها في أكثر من ١٤٥ بلدًا – بدءًا من الديمقراطيات النامية، وصولاً إلى الديمقراطيات الناضجة.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.IFES.org.

أصحاب الصور:

الغلاف: Phil Sforcina; Inside Left Panel L-R: IFES, Aswani Edgar, Nino Kakabadze, Suraj Sigdel, Nena Lukin, Usman Shafiq, IFES, Patricio Crooker; Inside Right Panel L-R:Dmitry Shevkun, Mariam Ali, Carlos Valencia; Inside L-R: Nena Lukin, Suparta, IFES, Albert González Farran, Skye Christensen, Sara Staino, Ana Santos, IFES, Nena Lukin, Hanaa Muntasser, Melanie Smith

٢٠١١ كريستال درايف | الطابق العاشر | أرلنغتون، فيرجينيا ٢٢٢٠٢ | www.IFES.org

الديمقراطية في جميع أنحاء العالم

بناء الديمقراطية

خبرة عالمية.
حلول محلية.
ديمقراطية مستدامة.

تتصور المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية عالَمًا توجد فيه مؤسسات ديمقراطية قوية تُمكِّن المواطنين من أن يكون لهم رأي في الطريقة التي يُحكمون بها.

ولأن مؤسستنا هي المؤسسة الرائدة عالميًّا في مجال تعزيز الديمقراطية، فإننا ندعم الحوكمة الرشيدة والحقوق الديمقراطية من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى مسؤولي الانتخابات، وتطبيق بحوث ميدانية لتحسين الدورة الانتخابية، وتمكين غير المُمَثَّلين تمثيلاً كافيًا من المشاركة في العملية السياسية. وتشمل مجالات خبرتنا النزاهة الانتخابية، والمشاركة والإدماج، والمساءلة، والبحوث والدراسات الاستقصائية، وتمكين المرأة.

وتُمكِّن المؤسسةُ غير المُمَثَّلين تمثيلاً كافيًا من المشاركة في الحياة السياسية من خلال تعزيز المساواة في الحقوق، والعدالة، وإدماج النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية. ونحث ونشجع جميع الأفراد على إضافة صوتهم إلى العملية الديمقراطية بصفتهم ناخبين، ومرشحين، ومسؤولي انتخابات، وقادة للمجتمع المدني.

وتؤمن المؤسسة بأن حق التصويت هو حق سياسي وإنساني أساسي وأن الديمقراطية الحقيقية تسمح لكل مواطن بأن يشارك مشاركةً كاملةً في العملية السياسية والديمقراطية في بلده.

المشاركة والإدماج

تزدهر المؤسسات الديمقراطية حينما تكون جميع فئات المجتمع مُمثَّلةً. وتسعى مبادرات المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في جميع أنحاء العالم إلى زيادة مشاركة المواطنين وتأثيرهم وتمثيلهم في العمليات السياسية وهياكل الحكم. فلا غنى لأي ديمقراطية سليمة ومرنة عن مواطنين مستنيرين ومُمكَّنين.

وتدعم المؤسسةُ مجموعةً متنوعةً من المبادرات التعليمية والتدريبية المدنية، بما في ذلك تعريف الناخبين بحقوقهم ومسؤولياتهم وعقد دورات تدريبية بشأن القيادة والمناصرة لتمكين المواطنين من أن يكون لهم رأي في الطريقة التي يُحكمون بها. ومن الأمور الرئيسية التي يركز عليها عمل المؤسسة إدماجُ الفئات التي لا تكون في الغالب مُمثَّلة تمثيلاً كافيًا، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وجماعات السكان الأصليين، والأقليات العرقية والدينية.

وتعمل المؤسسة على تعزيز المشاركة السياسية والاندماج عن طريق القيام بالأنشطة المدنية وأنشطة تثقيف الناخبين عبر شتى وسائل الإعلام، بما في ذلك المقابلة وجهًا لوجه، والإذاعة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وعروض مسرح الشارع، مما يُقدّم إلى المسؤولين الحكوميين مساعدة تقنية بشأن كيفية تطبيق معايير دولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويُمكِّن منظمات المجتمع المدني من الدعوة إلى المساواة في الحقوق، ويُساعد الجهود التي يقودها مواطن على تحديد أفضل الممارسات من خلال إعداد أدوات عالمية مثل كُتيب تكافؤ الفرص: كيفية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية والموارد المتاحة على شبكة الإنترنت ElectionAccess.org.

"لقد كان التعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية مصدر تشجيع كبير لنا عند العمل على المسائل الانتخابية. وكان دعمهم أمرًا أساسيًّا من أجل بناء مجتمع احتوائي ومتكافئ في ميانمار."

– ناي لين سو

المؤسس والرئيس التنفيذي

لمبادرة العيش المستقل في ميانمار

المساءلة

تعتمد قوة الديمقراطيات على قبول المحكومين المستمر. ويمكن منح هذا القبول أو سحبه خلال انتخابات منتظمة وغيرها من الإجراءات القانونية. ويتحمل المسؤولون المُنتَخبون، وغيرهم ممن يعملون في حكومات ديمقراطية، مسؤولية احترام الدستور وحقوق الإنسان الأساسية والقوانين التي تم إقرارها من خلال إجراءات ومؤسسات ديمقراطية. وترى المؤسسة أن المساءلة مبدأٌ ديمقراطيٌّ أساسيٌّ يستند إلى مجموعة واضحة من القواعد والمعايير الأخلاقية ويعكس الإرادة الشعبية.

وتعزز المؤسسةُ المساءلةَ في العملية الانتخابية وخارجها من خلال وضع وتطبيق القوانين واللوائح التي تحكم التمويل السياسي وتمويل الحملات الانتخابية، والإشراف على استخدام المسؤولين المُنتخَبين للموارد الإدارية، وتطبيق قواعد السلوك التي تدعم الاحتراف ومعايير السلوك الأخلاقي العالية لدى مديري الانتخابات وغيرهم أصحاب المصلحة المعنيين بالانتخابات.

وعملنا مع جهات حكومية وغير حكومية يُعزِّز أيضًا الشفافية في العلاقة بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين ويدعم قدرة المواطنين على معاقبة المسؤولين الحكوميين أو فرض غرامات عليهم أو إقالتهم بالوسائل الديمقراطية بسبب أدائهم غير المُرضي أو تصرفاتهم.

"المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية هي منظمة حازت إعجابي منذ وقت بعيد، فقد تعرفت عليها خلال بعثة مراقبة الانتخابات الرئاسية في نيجيريا التي ترأستها في عام ١٩٩٩. وللعمل الذي تقوم به المؤسسة أهمية بالغة في تعزيز الشفافية والحكم الخاضع للمساءلة، وخلق مجتمعات أكثر تعددية وتشاركية في جميع أنحاء العالم."

– إد رويس، عضو مجلس النواب الأمريكي

البحوث والدراسات الاستقصائية

تُجري المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بحوثًا تطبيقية مبتكرة لتحديد العوامل الاجتماعية والسياسية والبرنامجية التي تؤثر في تطوير المؤسسات والعمليات الديمقراطية القوية، ويُسترشَد بهذه البحوث في وضع برامج فعالة في قطاع الديمقراطية والحكم. وتتناول بحوثُ المؤسسة القضايا المستجدة في قطاع الديمقراطية والحكم، وتستعين بالبيانات البحثية لتقديم معلومات إلى البرامج التي تدعم عملية التحول الديمقراطي ولتقييم هذه البرامج.

أما البحوث الموضوعية بشأن مجالات انتخابية تقنية فتتناول قضايا حرجة مثل النزاهة الانتخابية، والاستخدام الملائم للتكنولوجيا في الانتخابات، والصراع في الانتخابات من أجل تسليط الضوء على العوامل الرئيسية التي تؤثر في العمليات الانتخابية وتحديد أفضل ممارسات البرامج الفعالة لدعم التنمية الانتخابية والديمقراطية.

"وتركز برامج بحوث الرأي طويلة العهد التي تُجريها المؤسسة على توفير بيانات عن آراء المواطنين لإعلام وتقييم برامج الدعم المقدم من المؤسسة، فضلا عن توفير بيانات موثوق بها عن البيئة الانتخابية والسياسية التي تؤثر في هذه البرامج. وتقدم البحوث الموضوعية وبحوث الرأي إلى أصحاب المصلحة المعنيين بالانتخابات نتائج البحوث التي يمكن أن تحقق الوضوح في العمليات التي غالبًا ما تكون غير واضحة وتحدد نُهُج برنامجية ملموسة في البيئات الصعبة. وبعد ثلاثة عقود من الخبرة في إجراء البحوث التطبيقية، فإن المؤسسة هي الرائدة في مجال استخدام نُهُج قائمة على الأدلة لمعالجة قضايا حرجة والنهوض بالابتكار في برامج الديمقراطية الحكم.

"نظرًا لأن المؤسسة تقوم بإجراء استطلاعات للرأي العام منذ عام ١٩٩٤، فإنها تمتلك مجموعة فريدة من البيانات بشأن الرأي العام الأوكراني وتحولاته على مدار السنين. فلدى المؤسسة بيانات تمتد لعقود وتتتبع ما يحدث من تغيير في القضايا نفسها على مدى فترة زمنية طويلة".

– د. فلاديمير بانيوتو

المدير العام لمعهد كييف الدولي لعلم الاجتماع، أوكرانيا

تمكين المرأة

تنص المعايير وأفضل الممارسات الدولية لحقوق الإنسان على العدالة والمساواة في الحقوق بين النساء والرجال سعيًا لتحقيق حكومة ديمقراطية وتنمية اجتماعية فعالة. ولكن غالبًا ما تُعرقل المشاركة والقيادة السياسية للمرأة من خلال متاهة من الحواجز، منها المواقف والممارسات الثقافية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، والصراع والعنف ضد النساء، والتناقص المستمر في إتاحة المعلومات والالتحاق بالتعليم. وغالبًا ما يُثقّل كاهل النساء والفتيات بأولويات مُنافِسة ومسؤوليات منزلية مُفرِطة تسلبهن الوقت والاهتمام المحتمل بالأنشطة السياسية.

وتعمل المؤسسة على تحصين النساء في العمليات السياسية والانتخابية بوصفهن مرشحات وقائدات منتخبات، وخبيرات تقنيات في الانتخابات، وقائدات مشاركات في المجتمع المدني، وناخبات مستنيرات. وتنفذ المؤسسةُ أنشطة مبتكرة بشأن تمكين المرأة لزيادة المشاركة والقيادة السياسية للنساء.

وتستخدم المؤسسة الأدلة والقيادة التقنية لإدماج المساواة بين الجنسين وأنشطة تمكين المرأة في أعمالنا الخاصة بالديمقراطية والحكم من خلال تقديم المساعدة التقنية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتحليل الأطر القانونية الانتخابية، والنظم الانتخابية، وإدارة الانتخابات. وتتشاور المؤسسة أيضًا مع طائفة واسعة من المجموعات النسائية والقائدات وتضع في اعتبارها السياق المحلي المحدد الذي تعمل فيه المؤسسة لضمان أن برامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لها تأثير فعال ودائم.

"حقوق المرأة هي حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان هي حقوق جميع الناس. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه عمل المؤسسة الوطنية للنظم الانتخابية وما نفعله معًا، وهو تمكين المرأة من أجل السلام الدولي."

– شيلا جاكسون لي، عضوة بمجلس النواب الأمريكي